

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية
كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة
للدولة المصرية

دراسة تطبيقية

محمد صالح محمد الزهراني

الرقم الجامعي: 251002067



قضايا بحثية 1
Week 08

01

مقدمة



تكتسب آليات الحوكمة الرقمية أهمية كبيرة في القطاع الحكومي مما لتطبيقها دور في زيادة الإيرادات وترشيد النفقات العامة، وتخفيض عجز الموازنة العامة في القطاع المالي.



أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية: دراسة تطبيقية

https://cfdjournals.ekb.eg/article_403402_9b22cb0f178fb586ae0ae63951a1ac26.pdf

عنوان الدراسة



**أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)
كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة
المصرية: دراسة تطبيقية**

إعداد

د. محمد عبد رب النبي أحمد د. نشوى إبراهيم عليوه

مدرس المحاسبة مدرس الاقتصاد
كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة ٦ أكتوبر
nashwa.elewa@gmail.com dr.mabdelnaby2060@gmail.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة - جامعة دمياط

المجلد السادس - العدد الأول - الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٥

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

أحمد، محمد عبد رب النبي؛ عليوه، نشوى إبراهيم (٢٠٢٥). أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٦، ٤٤٦-٤١١.

رابط المجلة: <https://cfdjournals.ekb.eg/>

يكتسب موضوع الدراسة أهمية كبيرة من خلال أهمية موضوع الحوكمة الرقمية ونظم إدارة المعلومات المالية الحكومية في ظلّ تطور المؤسسات الحكومية على الصعيد العالمي والاتجاه إلى النظم الإدارية الحديثة.

عنوان الدراسة مناسب لمحتوى البحث ومضمونه، احتوى العنوان على عبارات تتسم بالوضوح ولكنه طويل بعض الشيء، تضمن المتغيرات الأساسية التي اعتمدتها الدراسة وهي الحوكمة الرقمية (كمتغير مستقل)، الموازنة العامة (كمتغير تابع)، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (كمتغير وسيط) مجال التطبيق واضح في العنوان مما يجعل العنوان مناسب جداً لهذه الدراسة

مستخلص الدراسة

Chapter

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م ٦، ع ١، ج ٤، يناير ٢٠٢٥)

د. محمد عبد رب النبي أحمد؛ د. نشوى إبراهيم عليوه

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية: دراسة تطبيقية

د. محمد عبد رب النبي أحمد؛ د. نشوى إبراهيم عليوه

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى تحليل مفاهيم الحوكمة الرقمية وقياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آلياتها على الموازنة العامة للدولة المصرية من حيث زيادة الإيرادات وترشيد النفقات العامة وتخفيض عجز الموازنة العامة وذلك بالتطبيق على وزارة المالية المصرية، ومن أجل الوصول لهذا الهدف قام الباحثان بإجراء الدراسة على بيانات فعلية من وزارة المالية خلال الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠٢٣، حيث إن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر يعمل على إحكام الرقابة المالية في عمليات التحصيل والصرف وترشيد الإنفاق العام وزيادة سرعة وكفاءة الدفع والتحصيل الإلكتروني، ولذا يعد أحد ركائز تطبيق الحوكمة الرقمية الفعالة، وتم إجراء الدراسة التطبيقية لسلسلة زمنية مكونة من أربعة عشر سنة لفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى الموازنة الفعلية ٢٠٢٢/٢٠٢٣، من خلال معدلات وقيم بيانات الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة ومعدل التضخم ورسم التنمية على السيارات كأحد البرامج الأولية لتطبيق النظام وتفعيله، بهدف قياس الفروق الجوهرية لتطبيق الحوكمة الرقمية على الإيرادات العامة المصرية عن طريق المتغير الوسيط المتمثل في الأداء المستخدمة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وإن تطبيق هذا النظام على الموازنة العامة للدولة يستهدف ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونياً مما يساهم في تبسيط إجراءات العمل، مع حفظ واسترجاع كميات هائلة من البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة بنود الموازنة عند الحاجة إليها في أي وقت.

وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية والعمل على الربط بين الفروع والمراكز الرئيسية لضمان إستدامة النظام ورفع كفاءته وفعاليته، واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة الخاصة بالتحول الرقمي وتعميمها على كافة الإدارات التابعة للحكومة المصرية.

الكلمات المفتاحية:

الحوكمة الرقمية - نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) - الموازنة العامة للدولة

احتوى مستخلص الدراسة على الهدف منها المتمثل في تحليل مفاهيم الحوكمة الرقمية وقياس أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آلياتها على الموازنة العامة للدولة المصرية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، تم تطبيقها على وزارة المالية المصرية، وتم إجراء الدراسة على بيانات فعلية من الفترة 2010-2023.

تم إجراء الدراسة التطبيقية لسلسلة زمنية مكونة من أربعة عشر سنة من خلال معدلات وقيم بيانات الإيرادات العامة والنفقات العامة وعجز الموازنة، ومعدل التضخم، بهدف قياس الفروق الجوهرية لتطبيق الحوكمة الرقمية على الإيرادات العامة المصرية عن طريق المتغير الوسيط المتمثل في الأداء المستخدمة (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وهذا التطبيق يستهدف ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونياً مما يساهم في تبسيط إجراءات العمل. تضمن المستخلص أيضاً نتائج الدراسة والتي تلخصت في ضرورة تطوير البنية التحتية للمؤسسات الحكومية والعمل على ربط الفروع والمراكز الرئيسية لضمان استدامة النظام ورفع كفاءته وفعاليته، واستخدام التكنولوجيا المالية الحديثة الخاصة بالتحول الرقمي وتعميمها على كافة الإدارات التابعة للحكومة المصرية.

كما احتوى الملخص على الكلمات المفتاحية.

المقدمة

أولاً: الإطار العام للدراسة

١/١ مقدمة:

يعد مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance، أما المعنى العلمي لهذا المصطلح، فهو: "أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة"، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات الخاصة والمؤسسات الحكومية والتحكم في أعمالها" (Ferranti & Ody, 2009) ، ويمكن تعريف الحوكمة بأنها مجموعة من القواعد والقوانين والمعايير والإجراءات التي تجرى بموجبها إدارة المؤسسات، والرقابة الفاعلة عليها، ويقع على عاتقها مسؤولية تنظيم العلاقة بين الأطراف الفاعلة في المؤسسة، وأصحاب المصالح، وتُشير بهذا الصدد إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يُعرف "الحوكمة" على أنها ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على جميع المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويوفون بالتزاماتهم، ويقرون بالوساطة لحل خلافاتهم.

وقد عُرفت **الحوكمة الرقمية** بأنها: "نظام قادر على تحديد الأدوار والمسؤوليات ووضع الخطط التنفيذية وكيفية اتخاذ القرار الرقمية للمؤسسة أو الجهة وتشمل هذه الأدوات والمسؤوليات الإشراف على تصميم الخدمات الرقمية في جميع المجالات الحكومية وتقييم أداء هذه الخدمات المقدمة، والغرض من سياسة الحوكمة الرقمية هي مراقبة جميع الأنشطة الخاصة بالحوكمة الرقمية فيما يخص الأمان للأنظمة والتشريعات، والأنظمة الوطنية، وتوفير الخصوصية والأمان.

ويجب أن يتم مراعاة العديد من الاعتبارات والعوامل من قبل الحكومة أثناء تطبيق الحوكمة الرقمية للقطاع المالي، حيث أنها تختلف من دولة إلى أخرى، وتتمثل أهم هذه الاعتبارات في ضعف مستوى الأداء والإنتاجية في الجهات الحكومية، وتداخل الصلاحيات والمسؤوليات فيما بينها، وضعف في المنظومات الرقابية وآليات عملها، وغياب المساءلة، وضعف في الإفصاح والشفافية، وظهور حالات لفساد مالي وإداري ، كما أدت التطورات التكنولوجية السريعة إلى وجوب تبني إصلاحات للجهات الحكومية لدول العالم للتغلب على ضعف الأنظمة التقليدية مثل السجلات اليدوية أو أنظمة المعلومات المالية غير المترابطة وعدم توافر قاعدة بيانات مالية في الوحدات الحكومية تنسجم بالمصادقة والدقة مع عدم وجود معايير محاسبية حكومية متكاملة مما أدى إلى ضعف في أسباب المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية الحكومية مما دفع المنظمات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي إلى التأكيد على أهمية استخدام هذه التكنولوجيا لتحديث وإصلاحات الأنظمة التقليدية والتحول إلى نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لإعادة هيكلة الجهاز الحكومي في ظل وجود حوكمة رقمية من أجل إضفاء مزيد من الفعالية والسرعة والشفافية على أداء أنشطة الوحدات الحكومية لذا يمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) نقلة نوعية للرقابة على المال العام والحد من الفساد وأيضاً له دوراً محورياً في مساعدة وزارة المالية للقيام لدورها تجاه الدولة والمواطنين لتقديم جودة أفضل (محمد ، وآخرون ، ٢٠٢٢)

ولتطبيق رؤية وزارة المالية مع مراعاة أهمية تفعيل دور الوحدات الحكومية مما أدى إلى وجوب ابتكار نظام مالي إداري محوسب يعمل على محاولة تغطية الجوانب الإدارية والمالية التي تتم داخل الوزارات والدوائر الحكومية، ويقوم على توحيد إجراءاتها وتنفيذ الربط بينها وبين وزارة المالية عن طريق عدة مشاريع منها نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) (كمال ، وآخرون ، ٢٠٢١)

تناولت المقدمة أهمية موضوع الحوكمة، والحوكمة الرقمية بشكل واضح وبعبارات محددة، حيث عرضت تمهيد مختصر عن مصطلح الحوكمة، وأهمية تطبيقها في القطاع المالي الحكومي على المستوى العالمي، مع عرض موجز لدور التكنولوجيا في فعالية النظم المالية الحكومية، وحلّ المشكلات التي تواجه المؤسسات الحكومية المالية من ضعف في المنظومة الرقابية، وغياب المساءلة والشفافية إضافة إلى ظهور حالات فساد مالي وإداري، من الملاحظ أن المقدمة أوجزت طبيعة الدراسة وموضوعها وارتبطت به بشكل مباشر، وتضمنت المتغيرات الأساسية (الحوكمة الرقمية، الموازنة العامة، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية)، تم صياغة المقدمة بشكل علمي، مع توثيق المعلومات من مصادر ومراجع موثوقة، كما تضمنت المقدمة المفاهيم الرئيسية للدراسة.

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات الحوكمة الرقمية

Chapter

على الموازنة العامة للدولة المصرية: دراسة تطبيقية

https://cfdj.journals.ekb.eg/article_403402_9b22cb0f178fb586ae0ae63951a1ac26.pdf

مشكلة الدراسة وتساولاتها

- ✓ تم تحديد مشكلة الدراسة من خلال أهمية الموضوع في الجهاز الإداري للدولة، نظراً للتحديات التي تراكمت عبر عقود طويلة من الزمن، مثل تعقد الهيكل التنظيمي للدولة نتيجة كثرة عدد الوزارات والمصالح والهيئات وتضارب الصلاحيات فيما بينها، والذي أدى إلى تراجع واضح في كفاءة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة وسوء حالة الخدمات العامة، لذلك تبنت الحكومة المصرية مؤخراً خطة شاملة لتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة من خلال التطوير المؤسسي، وتطوير الخدمات الحكومية ومنظومة التخطيط وإدارة الموارد في المؤسسات الحكومية.
- ✓ أوضحت المشكلة الحاجة إلى توجه الدولة لتطبيق آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية.
- ✓ تم صياغة المشكلة بصورة تقريرية، بعبارات واضحة مما ساهم في فهم القارئ لما تسعى الدراسة إلى تحقيقه.
- ✓ انبثق من المشكلة تساؤلات تتمحور حول تفسير تأثير نظام تطبيق إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات الحوكمة الرقمية على عناصر الموازنة العامة (زيادة الإيرادات، ترشيد النفقات، عجز الموازنة) للدولة محل الدراسة.
- ✓ تعتبر من الدراسات الحديثة والمعاصرة في موضوعها وفي أهدافها، كما أنها تقع ضمن تخصص الباحثين.
- ✓ تم توثيق المعلومات بمراجع ومصادر موثوقة وحديثة، حيث أوردت الدراسة قرائن ودلائل واضحة على وجود المشكلة في الجهاز الإداري للدولة، وضرورة الاهتمام بتناولها بالبحث والدراسة.

٢/١ مشكلة الدراسة:

وكتيجة للاستراتيجية التي يمكن أن تتبعها مؤسسات القطاع العام الحكومي فإن هناك حاجة لمراجعة الأداء الذي تقوم به وقياس أثره والبحث فيما تم تحقيقه وفقاً للمعايير والأهداف التي تم وضعها كأساس لعمل تلك المؤسسة حيث "ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته"، وتواجه عملية تطوير الجهاز الإداري للدولة مجموعة من التحديات تراكمت عبر عقود طويلة من الزمن، ومن أبرز هذه التحديات تعقد الهيكل التنظيمي للدولة نتيجة كثرة عدد الوزارات والمصالح والهيئات وتضارب وتداخل كثير من الصلاحيات فيما بينها، حيث يوجد ما يقرب من ٢٩٥ وحدة و٢٤٤٩ كيان إداري، كما يمثل تضخم عدد العمالة بالجهاز الإداري للدولة وارتفاع تكلفتها الإجمالية إلى ما يقرب من ٢٢٪ من إجمالي المصروفات العامة لموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ (وذلك بخلاف أجور الهيئات الاقتصادية) أحد التحديات الرئيسية التي تؤثر على كفاءة هذه المؤسسات وخاصة في ضوء انخفاض إنتاجية الموظف الحكومي وانتشار البطالة المتفعة، حيث يصل عدد العاملين الحاليين إلى ما يقرب من ٦,٤ مليون موظف عام، يعمل موظف لكل ١٣,٢ مواطن وهذه النسبة منخفضة بالنسبة للمعدلات العالمية، ويعاني الجهاز الإداري من غياب معايير واضحة للتشغيلية والمساءلة والتفاوت في أجور العاملين بين الجهات المختلفة وداخل نفس الجهة، مما أدى إلى انتشار الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ، هذا بالإضافة إلى كثرة التشريعات وتعديلاتها وتضاربها مما أفصح المجال لانتشار ظواهر الاتفاف على القانون وتغول البرورراطية نتيجة المركزية الشديدة داخل الأجهزة الحكومية.

وقد ساهمت العوامل السابقة في تراجع واضح في كفاءة مؤسسات الجهاز الإداري للدولة وسوء حالة الخدمات العامة مما نتج عنه حالة من عدم الرضا لدى المواطنين عن أجهزة الدولة وتضاؤل ثقة أبناء الوطن والحكومة، ونتيجة لذلك احتلت مصر مراكز متأخرة في بعض المؤشرات العالمية التي تقيس كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وتطبيقاً لرؤية وزارة المالية ونتيجة عدم مواكبة النظام المحاسبي الحكومي للتطورات الحديثة في مجال نظم المعلومات المحاسبية مما يتطلب وجود نظام جديد إلكتروني مثل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) حيث يساهم في تحسين دور النظام المحاسبي الحكومي عند إعداد وتنفيذ الموازنة العامة للدولة من خلال توفير معلومات مالية دقيقة لمختلف أوجه الإيرادات والإنفاق العام.

وفي هذا الإطار تبنت الحكومة المصرية منذ ما يقرب من أربعة أعوام خطة شاملة لتطوير وإصلاح الجهاز الإداري للدولة تشمل التطوير المؤسسي، وتطوير الخدمات الحكومية، ومنظومة التخطيط وإدارة الموارد في المؤسسات الحكومية، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية، وإصلاح الإطار التشريعي. ومن ثم تتجسد مشكلة الدراسة الرئيسية في بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية؟

يقترح من هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ل يؤثر نظام تطبيق إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على زيادة الإيرادات الحكومية المصرية؟
- ل يؤثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على ترشيد النفقات الحكومية المصرية؟
- ل يؤثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على عجز الموازنة للدولة المصرية؟

أهداف الدراسة

تمثلت أهداف الدراسة في هدف رئيسي يتمثل في دراسة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية، يتفرع منه خمسة أهداف فرعية تتمحور حول تحديد أثر الحوكمة الرقمية وتطبيق آلياتها في البيئة المصرية، مع بيان الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة، إضافة إلى بيان ثقافة المساءلة والشفافية.

تم تحديد الأهداف بأسلوب مباشر وواضح، اشتملت الأهداف على متغيرات الدراسة وأبعادها.

يمكن أن يفيد تحقيق أهداف الدراسة مؤسسات القطاع الحكومي في الدولة المصرية لتطوير الأداء المؤسسي ورفع مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين.

٣/١ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية ويتفرع من هذا الهدف ما يلي:

١/٣/١ بيان مفهوم الحوكمة الرقمية وكيفية تطبيقها في ظل تطبيق إستراتيجيات الرقمنة في البيئة المصرية.

٢/٣/١ بيان فعالية وكفاءة آليات الحوكمة الرقمية، وإستغلال الموارد العامة وتوظيفها في المجالات التي تحقق العائد على المجتمع .

٣/٣/١ بيان نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتحديد المزايا والتحديات عند تطبيقه.

٤/٣/١ بيان الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المتعاملين بجودة عالية وسرعة مناسبة بما يضمن تحقيق رضاهم.

٥/٣/١ بيان ثقافة المساءلة والشفافية، وإيجاد أسس لتحديد مسؤولية الإنجاز والنتائج.

أهمية الدراسة النظرية والتطبيقية

٤/١ أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال الجوانب التالية:

١/٤/١ الأهمية العلمية : تتمثل الأهمية العلمية للدراسة فيما يلي:

١. تعد الدراسة مساهمة متواضعة في إثراء الأدبيات المتعلقة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوحدات الحكومية وبيان أثرها على زيادة الإيرادات بها.
٢. بيان دور الحوكمة الرقمية على القطاع الحكومي و توضيح مساهمته في تطوير النظام المحاسبي المصري .
٣. متابعة التطورات الحديثة في الأساليب المحاسبية والإدارة المطبقة في الوحدات الحكومية المصرية .

٢/٤/١ الأهمية العملية : تتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يلي:

١. تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من إداريين وفنيين بالتدريب والتوعية وتنمية المهارات المطلوبة عن طريق دعم مؤسسات المجتمع المدني، وحث المواطنين على الانضمام والمشاركة بها.
٢. تنمية مستوى مشاركة الجمهور في صياغة السياسات واتخاذ القرارات باعتبارهم جائب المستفيدين وأصحاب المصالح.
٣. زيادة اهتمام الدولة وخاصة وزارة المالية والوحدات الحكومية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتطوير الخدمات الحكومية المقدمة .
٤. تبني أساليب جديدة في الإدارة وتطوير البناء المؤسسي بشكل يتسم بالشفافية والمساءلة.
٥. بيان الدور الذي تقوم به الوحدات الحكومية في رفع كفاءتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومي .
٦. توفير بنية أساسية، وتنمية ثروات وتطوير إمكانيات المؤسسات القائمة، من خلال توفير الآليات المناسبة للعمل، ودعم مافوق قائم لضمان المشاركة الفعالة من المواطنين.

- تم تحديد أهمية هذه الدراسة من خلال البعدين النظري والتطبيقي، تتمثل الأهمية العلمية في أهمية موضوع تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وأثره على زيادة الإيرادات، إضافة إلى دور الحوكمة الرقمية في القطاع الحكومي ومساهمته الفعالة في تطوير النظام المحاسبي المصري، ومواكبة التطورات الحديثة في الأساليب المحاسبية والإدارية المطبقة في الوحدات الحكومية.
- أما الأهمية العملية تتمثل في تمكين القوى البشرية على المستوى المحلي من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى زيادة اهتمام الدولة وخاصة وزارة المالية والوحدات الحكومية بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لتطوير الخدمات المقدمة.
- تعتبر الدراسة قيمة علمية مضافة نظراً لأهمية موضوع الدراسة في الجهاز الإداري للدولة المصرية، وقلة الدراسات في هذا المجال، فضلاً عن إمكانية تطبيق النتائج على أرض الواقع.

الإطار النظري والمفاهيمي

- تناول الباحثان في الإطار النظري مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها وتم تعريفها بشكل واضح، مع بيان أهمية متغيرات الدراسة ومكوناتها ومحدداتها، شمل الإطار النظري والمفاهيمي جوانب موضوع الدراسة بشكل محدد ودقيق .
 - تناولت الدراسة الموضوع بشكل علمي ومنهجي، يتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها .
 - تم عرض المعلومات بصورة علمية موثقة من مراجع ومصادر موثوقة.
 - بالنسبة للشكل العام للإطار النظري، من الواضح شموله لجميع جوانب الموضوع مع ترتيب وتسلسل الأفكار مما أتاح للقارئ فهم الموضوع وأبعاده.
- فيما يلي عرض بعض محتوى الإطار النظري

الإطار النظري والمفاهيمي

Chapter

ثانيا: الحوكمة الرقمية: المفهوم والأهمية والمحددات

١/٢ الحوكمة الرقمية وآليات تطبيقها

مما لا شك فيه أن الحوكمة الرقمية قد أصبحت في العصر الحالي مطلباً أساسياً للحكومات؛ لما لها من دور فاعل في مساعدة صانعي القرار والمسؤولين في اتخاذ القرارات الرشيدة التي يحكم الضرورة مطلب أساسي بعد دفع أزمات مالية للتفكير بها لضمان تطور القطاع الحكومي، والتي يجب أن تراعي متطلبات وتوقعات جميع المعنيين والمستفيدين من خدمات القطاع الحكومي، وأن تطوير أنظمة عمل متكاملة وتحديد المسؤوليات وأطر العمل والالتزام بها وتنفيذ ما تنظمه، يضع الأسس الصحيحة للحوكمة.

وقد تطورت ممارسات وقواعد الحوكمة بصورة ساهمت في منع أصحاب الحصص الكبيرة من حقوق التملك والمساهمة من استغلال ذلك للتفرد باتخاذ مختلف القرارات دون محاسبة أو مساءلة، لذا أشير إلى نظام الحوكمة بأنه "النظام الذي يسمح لجميع المساهمين و بعض أصحاب حقوق المساهمين أو استعادة حصصهم من العائد على الاستثمار (Lee, 2002).

١/١ مفهوم الحوكمة الرقمية:

لا يوجد مفهوم واضح ومحدد للحوكمة الرقمية حيث يوجد العديد من التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، ويمكن إلقاء الضوء على أهم التعاريف لنذكر منها: **تعريف الحوكمة الرقمية** بأنها استخدام التكنولوجيا للتحكم في مستوى التقدم والنجاح في مبادرات استخدام الموارد والتوظيف والفترة على تسير المشاريع المختلفة. كما عرفت أيضاً بأنها: آلية لتطوير وتحديث وتقييم الخدمات العامة في الدولة كالخدمات الصحية والتعليمية والأمنية والثقافية، وتعمل على تحقيق المساواة والعدالة بالتركيز على المتطلبات الفردية للمواطن والمجتمع ككل (الخوري ، ٢٠٢١)

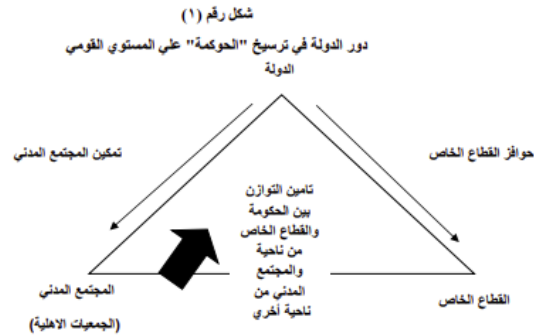
كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على أنها ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إطار إدارة شؤون بلد معين، وتشمل تعبير المواطنين عن مصالحهم وحصولهم على حقوقهم وممارسة واجباتهم القانونية، ومن هنا يمكن فهم الحوكمة الإلكترونية بأنها امتداد للحوكمة وهي أداة لتطبيق هذه الممارسات بوسائل إلكترونية، أي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل إضفاء مزيد من الفعالية والسرعة والشفافية، على أداء أنشطة الإدارة الحكومية، وإتاحة المعلومات للمستخدمين والمؤسسات الأخرى (أونيس ، وين يحي ، ٢٠١٤) . ويعد مفهوم الحوكمة الرقمية أشمل وأوسع من الحوكمة الرقمية ، وذلك لأن الحوكمة الرقمية تعد جزء من الحوكمة الرقمية وتشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإجراءات المؤسسية للدولة وعمليات صنع القرار ، وتشمل المؤسسات العامة والخاصة للدولة (أبو عطا ، ومحدونة ، ٢٠٢٣) .

٢/١ أهمية الحوكمة الرقمية:

تتمثل أهمية الحوكمة الرقمية في كونها (مجموعة من العمليات والأعراف والسياسات والقوانين والهيئات تشرف عليها الإدارة العليا وتؤثر في طريقة توجيه الشركة وإدارتها والسيطرة عليها، حيث تركز المهمة الرئيسة للحوكمة الرقمية في السيطرة على الشركة وتوجيهها نحو الالتزام بالمبادئ والقيم الأخلاقية الهادفة إلى ترسيخ الثقة بين جميع الأطراف ذات المصلحة بأهداف الشركة وعملياتها، وتضمن حقوقهم المادية والمعنوية، ومن هذه القيم والمبادئ (إحترام

حقوق المساهمين، تشجيع المساهمين على ممارسة حقوقهم المشروعة، التعامل بأخلاقية وشفافية إزاء الاختلاف الظاهر والكامن للمصالح، المصارحة والنفاة في كشف التقارير المالية والإدارية والكتشوفات، وتنفيذ الحوكمة الرقمية مهماتها من خلال هيكل يسمح بقدر كبير من الحرية في ظل سلطة القانون، ويتصف بالشفافية والوضوح والنفاة.

وتزداد أهمية الحوكمة الرقمية في الدول التي مرت بمراحل إعادة الهيكلة السياسية والاقتصادية وكذلك ما يسمى بالأنظمة الديمقراطية الناشئة نظراً لحاجة هذه المجتمعات لمنظومة تساعد على حسن التعامل مع الشأن الجماعي وتجاوز تلك المرحلة الحرجة في مسيرتها إلا أن هذا لا يعني أن الحوكمة الرقمية غير مطلوبة في الاقتصاديات والأنظمة الديمقراطية المستقرة، فقد استقر في العديد من أدبيات الحوكمة الرقمية أن الإدارة الرشيدة مطلوبة أينما كان ذلك شأن جماعي وحيث أن المجتمع ومستقبله هو شأن جماعي فهناك ضرورة لأن تسود مبادئ الحوكمة الرقمية من أجل مصلحة مختلف الأطراف فالحوكمة الرقمية سوف تعود بالفائدة للجميع على مختلف الأصعدة والمجالات سواء السياسي منها، أو الاقتصادي أو الاجتماعي. كما يوضح الشكل التالي (العلاوي ، ٢٠١٤):



المصدر: تم بواسطة الباحثين باستخدام تقارير وزارة المالية ومركز دعم واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء، أعداد مختلفة، (٢٠٢٣)

ويرى الباحث أن الحوكمة الرقمية على مستوى المنظمة ليست هدفاً نهائياً في حد ذاتها فحجب أن يعكس ذلك على ما تقدمه المنظمة للمجتمع وإسهامها في تلبية شريحة من احتياجات هذا المجتمع تلك الشريحة هي بمثابة النموذج الوحيد لبقائها في هذا المجتمع .

٣/١/٢ محددات الحوكمة الرقمية:

هناك اتفاق على أن التطبيق الجيد للحوكمة الرقمية في المنظمات من عدمه يتوقف على مدى توافر ومستوي جودة مجموعتين من المحددات هما: **المحددات الخارجية والمحددات الداخلية** كما يلي:

١ . المحددات الخارجية للحوكمة الرقمية :-

تشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على : القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ومكافحة الفساد)، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل للازم للمشروعات، ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج، وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية في إحكام الرقابة على جميع منظمات المجتمع. (كمال ، وآخرون ، ٢٠٢١)

وذلك فضلاً عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضطلع بميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها) (غادر ، ٢٠١٢)

بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية إضافة إلى وجود جهاز قضائي شفاف و عادل وقادر على تحديد المسؤولية مرتكبي المخالفات الإدارية والمالية وفي الأوقات السريعة والمناسبة.

وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجود بضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة المنظمات، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص (Fawzy, 2003) .

٢ . المحددات الداخلية للحوكمة الرقمية :

تشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، التي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة (Fawzy, 2003) .

الإطار النظري والمفاهيمي

Chapter

٣. الشفافية Transparency:

تعتبر الشفافية أكثر مبادئ (مؤشرات) الحوكمة الرقمية ارتباطاً بمكافحة الفساد كما أنها تقوم أساساً من مقوماتها وترتبط الشفافية بشكل مباشر بالمعلومات حيث تعتمد الشفافية على التدفق الحر للمعلومات وفقاً للقواعد بحيث توافر المنظمة لأصحاب المصلحة معلومات كافية وشاملة عن أدائها ومعاملاتها بما يسهل مراقبتها ومساءلتها.

كما أن الشفافية هي التزام على المنظمات والمسؤولين نحو المواطن وأصحاب المصلحة بالإضافة إلى توفير المعلومات عن اللوائح المتوقع أن يلتزم المواطنون بها، وتسهم الشفافية في توليد تلك المعلومات التي تجعل المسؤولين والأجهزة الحكومية الرسمية عرضة للمساءلة من قبل المواطنين والمجتمع.

ويرى الباحث أن ما سبق يمثل خطورة مباشرة على المنظمات المحلية في أن تتأثر ممارساتها بتلك الممارسات للمنظمات الدولية التي تمثل قوة في كثير من الأحيان ومناخ في نفس الوقت كما أن عملية بناء القدرات الموجهة من المنظمات الحكومية الدولية إلى المنظمات المحلية والتي هي أساس العديد من مجالات التعاون هذه العملية برمتها – تتعرض لتشتت في جدواها ومصادقتها إذا التفتت بعدم الشفافية.

٤. المساءلة Accountability:

المساءلة هي القضية الأساسية في الحوكمة الرقمية المنظمات حيث تتعهد المنظمة ضماناً بأنها تقوم بأفضل ما يمكن لمصلحة من أنشئت من أجله وهو الأساس الذي يتم بمسألة المنظمة بناء عليه ويساعد خضوع المنظمة للمساءلة على الوفاء المنظمة بالتزاماتها وتعديلها في حين أن غياب المساءلة يعني أن تفعل هذه المنظمات ما تشاء دون رقابة ودون تقديم تفسيرات لتصرفاتها وتكتسبها إلا بتدريج ممارسات المساءلة، ويؤكد الخبراء أنه يمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية "المساءلة الداخلية" التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية وذلك لحماية المصالح العامة، وتعتبر المساءلة أحد الشروط المسبقة للحوكمة الرقمية حيث تهدف المساءلة إلى إخضاع المسؤولين أو من أوكلت لهم صلاحيات – سواء كانوا منتخبين أو معينين وكل من تقبلوا المسؤولية بتقديم توضيحات لأصحاب المصلحة حول استخدام صلاحياتهم ومدى الوفاء بواجبهم والاستجابة إلى الانتقادات والطلبات الموجهة إليهم، وتحمل بعض أو كل المسؤولين عن أفعالهم وأعمال من يتبعونهم سواء كانت المساءلة بصورة رسمية وغير رسمية.

أ. وجود كيانات تهتم بسيادة القانون داخل المنظمة.

ب. وجود لوائح منسقة ، واضحة ، مبسطة .

ت. حد أدنى من القبول لتلك اللوائح .

ث. مساواة في تطبيق اللوائح على الجميع .

ج. توعية بمضمون بالقوانين واللوائح والقواعد التي تطبق بالمنظمة.

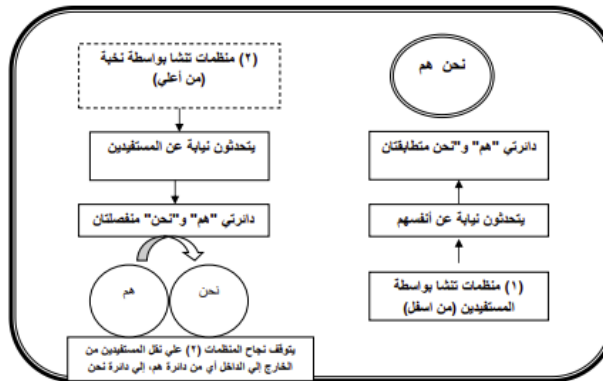
ولا يقصد بسيادة القانون في المنظمات الحكومية قنن القوانين المعتمدة على مستوى الدولة ولكن يأتي في إطار ذلك أيضاً: اللوائح التي تضعها المنظمة والقرارات التي تتخذها على مستوياتها المختلفة

٢. المشاركة Participation:

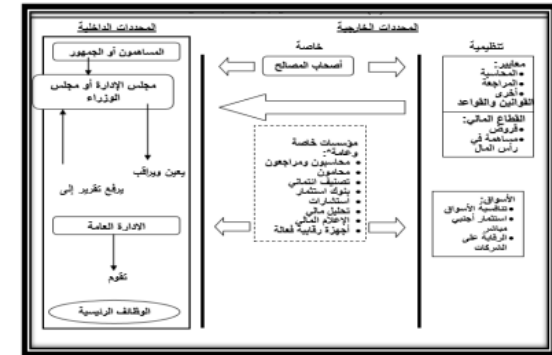
للمشاركة مفاهيم تتراوح بين الاتساع والتحديد فهي تنسج لتتصرف إلى العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده وتنتج له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة للمجتمع واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف وإنجازها ويمتد هذا المفهوم ليشمل المشاركة السياسية التي تنطوي على مشاركة الأفراد في اختيار ممثلهم في الهيئات السياسية، وفي صياغة السياسة العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما تشترط عملية المشاركة بصفة عامة درجة معينة من الفاعلية والوعي.

شكل رقم (٣)

إنشاء المنظمة ومشاركة المستفيدين



المصدر: تم بواسطة الباحث باستخدام تقارير وزارة المالية ومركز دعم واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء، أعداد مختلفة، (٢٠٢٣)



شكل (٢)

المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة الرقمية

المصدر: تم بواسطة الباحث باستخدام تقارير وزارة المالية ومركز دعم واتخاذ القرار ، مجلس الوزراء، أعداد مختلفة، (٢٠١٧)

وتؤدي الحوكمة الرقمية إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المخدرات ورفع الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين.

ومن ناحية أخرى، تشجع الحوكمة الرقمية على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيراً خلق فرص عمل.

كما تساهم في محاربة الفساد وملاحقة المفسدين، تساعد على ظهور قطاع عام قادر وفاعل يؤمن خدمة المجتمع ويوفر معدلات عالية من النمو، ويحمي القطاع الخاص وينشطه ويرعى كافة مصالحه.

١/٢ ٤ المتطلبات الأساسية لقيام الحوكمة الرقمية (مبادئ الإدارة الرشيدة):

١. سيادة القانون The rule of law:

يقصد بسيادة القانون أن تخضع ممارسات جميع الأطراف لقواعد قانونية عقلانية معروفة مسبقاً لها احترامها من جانب جميع الأطراف، وقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة سيادة القانون على رأس خصائص الحوكمة الرقمية كأحد أهم هذه الخصائص التي يصعب الحديث في حالة غيابها عن أية أشكال أو مستويات الحوكمة الرقمية. وقد عرف البرنامج سيادة القانون بأنها: "الحماية المتكافئة للأشخاص والممتلكات وغير ذلك من الحقوق الاقتصادية" على المنظمة مراعاة الآتي:

الإطار النظري والمفاهيمي

Chapitre

١/١٤ توصيف النموذج وتحديد المتغيرات

ينطوي هذا النموذج على ثمان متغيرات تم قياس الأثر التبادلية فيما بينها وهي:

- مجموع المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ETRANS)، وهو المتغير المعبر عن تطبيق نظام إدارة المعلومات الإدارية الحكومية GFMIS

- مؤشر العمق المالي FINED : ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج الإجمالي.

- مؤشر الإتاحة المالية في البريد AVPOS : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عدد فروع البريد / عدد السكان)

- مؤشر الاستخدام المالي للودائع الحكومية AVBANK: ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الودائع المصرفية الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي)

- مؤشر نسبة التكنولوجيا المالية إلى الناتج المحلي FINTECH: ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الاتفاق على التكنولوجيا المالية/ الناتج المحلي الإجمالي)، وتعريف التكنولوجيا المالية على أنها التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي توظف في تقديم الخدمات المالية بدل من الوسائل المالية التقليدية، مثل: التطبيقات والإجراءات والعمليات والمنتجات ونماذج الأعمال المستحقة التي تُؤسّر عبر الانترنت باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة.(مجلس الوزراء، ٢٠٢٢)

- مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي GOVREV : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي)

- مؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي GOVEXP : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي)

- مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي GOVDEF : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي)

ووفقاً لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة الآتية:

$$ETRANS = f(FINED, AVBANK, AVPOS, FINTECH, GOVREV, GOVEXP, GOVDEF)$$

ويأخذ اللوغاريتم لمتغيرات المعادلة المبينة ووضعها في الشكل الخطي ليكون التحليل أكثر دقة:

$$\begin{aligned} \text{Log (ETRANS)} &= a_0 + a_1 \text{Log (FINED)} + a_2 \text{Log (AVBANK)} + \\ &+ a_3 \text{Log (AVPOS)} + a_4 \text{Log (FINTECH)} + a_5 \text{Log (GOVREV)} + \\ &+ a_6 \text{Log (GOVEXP)} + a_7 \text{Log (GOVDEF)} \end{aligned}$$

ويرى الباحثان أن نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بعد تطورها لنظام المعلومات الإدارية في المنظمة إذا ما طبق بمسورته المتكاملة كنظام لتخطيط الموارد المؤسسية (ERP SYSTEM)، حيث أنه يتكون من عدة نظم فرعية تتفاعل وتتكامل فيما بينها من أجل تو المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات من داخل المنظمة وخارجها.

٢/٣ أهداف تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

يهدف النظام إلى تحقيق العديد من الأهداف من أهمها (artada, & Hamdan, 2016) : وحدة الميكنة بقطاع الحسابات والميزانيات المالية، ٢٠٢٠ : صالحي، ٢٠٢٢ : عزام وأخرون (٢٠٢٣)

- تحقيق الانضباط والامتثال المالي والحد من الأخطاء في تنفيذ الإجراءات المالية
- تحقيق الكفاءة والفعالية والشفافية في استخدام الموارد الحكومية .
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة واللتحلية عن كافة المعلومات المالية الحكومية وا تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفعالية والتخطيط الاقتصادي السليم .
- تحقيق المتابعة والرقابة والمساءلة المالية للحد من الاحتيال المالي وممارسات الغش .
- زيادة القدرة على التخطيط السليم للالتكفات النقدية الحكومية .
- توفير بيئة ملائمة لتطبيق أحدث المعايير الدولية للمحاسبة الحكومية مع تنظيم ويره للعمليات البنكية .
- رفع كفاءة العمليات الرقابية على المال العام

٣/٣ التحديات التي تواجه تطبيق النظام :

يوجد بعض التحديات التي تواجهها الوحدات الحكومية عند التطبيق منها (020 Elwkeel, & Esawe ; كمال، وأخرون، ٢٠٢١ : صالحي، ٢٠٢٣ : الفار، ٢٠٢٤) :

- ضعف استعداد بعض الوحدات لتطبيق النظام ، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية الرق للوحدات
- أنظمة المعلومات غير فعالة بالشكل الكافي، مع عدم توافر الحماية الكافية من أمن د معلومات للنظام ضد أي هجمات سريرية أو استغلال سلمي.
- غياب الوعي المحاسبي لبعض الوحدات نظراً لعدم تهينة وتدريب الموظفين للعمل ؛ هذا النظام
- صعوبة توفير التدريبات اللازمة وربطها بالخبرات والمعدات والتي من شأنها الإزاً بقرات المؤسسة والأفراد العاملين بالوحدات لتشغيل النظام بفاعلية ، ومقاومة التة لبعض الموظفين بها
- عدم وجود قانون موحد لإدارة المالية العامة مع وجود تعارض بين النصوص القانونية
- افتقاد الجهات الحكومية لأداء الوحدات الحكومية وصرف الاعتمادات بما يسمح عند تطبيق النظام .

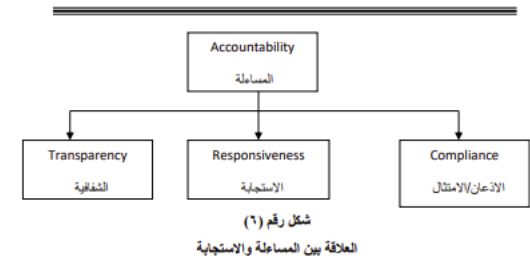
ثأ: إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ، المفهوم والأهداف والتحديات

١/٣ الإطار المفاهيمي لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) :

بعد هذا النظام واحداً من أهم البرامج الإبداعية في الابتكار المحاسبي للعمليات المالية الحكومية كما يعد نغله نوعيه في كل من مجال المالية العامة والمحاسبية الحكومية حيث يعد نظام مالي وإداري ومحاسبي حكومي محسوب متكامل يعمل على ربط وتوحيد أجهزة الحكومة العامة من أنظمة وعمليات مالية ومحاسبية لكافة الوزارات والمراكز والوحدات الحكومية في مختلف محافظات مصر ومع وزارة المالية ، والتي تتم في جميع مراحل إعداد وتنفيذ الموازنة بدءاً من مرحلة التخطيط الاستراتيجي حتى مرحلة المحاسبة والإبلاغ ، بما يحقق التوجيه الصحيح للقيود المحاسبية طبقاً لشجرة الحسابات المعتمدة ، ويساهم في زيادة درجة منفعة المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الحكومية (محمد ، ٢٠١٧ : كمال ، وأخرون ، ٢٠٢١ : محمد ، ٢٠٢١)

وعرفته (De Azevedo et al., 2020) بأنه أنظمة متكاملة لأتمتة عمليات إدارة المالية العامة حيث يتتبع الأحداث المالية ويقوم بتلخيص للمعلومات المالية عن طريق حوسبة العمليات الخاصة بالإدارة المالية العامة من إعداد الميزانية وتنفيذها إلى المحاسبة وإعداد التقارير ، وعرفته وزارة المالية أنه بعد أحد أنظمة تخطيط الموارد (ERP) حيث يحتوي على برمجيات متخصصة وجاهزة قابلة للتوابع مع متطلبات العمل بالوحدات المختلفة ، كما يتضمن تطبيقات وأنظمة فرعية متكاملة مع بعضها البعض من خلال نظام استناد عام يمثل قاعدة بيانات مركزية للنظام ويتم عن طريقه تسجيل جميع القيود المحاسبية للمقبوضات والمدفوعات من خلال شجرة الحسابات (وزارة المالية ، ٢٠١٩) ، ويرى البعض إنه عبارة عن حزمة من البرمجيات الجاهزة والتي تمكنها من التكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من أنظمة فرعية متكاملة منها نظام المقبوضات والمدفوعات والمشتريات وغيرها من النظم التي تقوم بخدمة أنماط العمل المؤسسي حسب احتياجاته ومعاملاته المالية الخاصة بعمليات الصرف والتحويل (مرعي ، ٢٠١٩ : محمد ، ٢٠٢١ : محمد ، وأخرون ، ٢٠٢٢) بهدف تسهيل توليد المعلومات لجميع الجوانب المتعلقة بالمعاملات المالية الحكومية والتي نتاج للمجهور عن طريق تكنولوجيا المعلومات (Ogbonna & Ojeaburu , 2015) بالإضافة إلى تدعيم خطط الإصلاح المالي والإداري وإتاحة المعلومات في الوقت المناسب وإيضاً الشرف التحظي على كافة المعاملات مع الرقابة على التفتقات النقدية (Yakuma , 2020) ودعم المسائلة المالية والحفاظ على موارد الدولة ، كما تساهم في الحد من الفساد المالي (Ibrahim & Dauda , 2014) مما يؤدي إلى زيادة فاعلية وكفاءة الرقابة على المال العام (Shammak , 2015) بالإضافة إلى خفض حالة عدم تماثل المعلومات الواردة بالتقارير الحكومية (Kim & Kim , 2020)

كما بعد بمثابة العمود الفقري للإصلاحات في مجال المالية العامة من خلال نقل مسؤولية أكبر في الميزانية لمديري البرامج لتعزيز الضوابط الداخلية وآليات المساءلة (Michael et al., 2018) ، ويساهم في دعم وترشيد عملية اتخاذ القرار في ضمان جودة وشفافية الخدمات المالية الحكومية (الشنبل ، ٢٠١٣) ، ويتكون نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) من مجموعة من النظم الفرعية من أهمها نظام الاستناد العام والذي يمثل قاعدة البيانات الرئيسية لهذا النظام ، والذي يعمل على المتابعة والتفتق لأداء الوحدات الحكومية وصرف الاعتمادات بما يسمح بضمان تسجيل كافة عمليات الصرف والعمليات محاسبية (منصور ، ومحمد ، ٢٠٢٢) .



المصدر: تم بواسطة الباحثان باستخدام تقارير وزارة المالية(٢٠٢٣)

٧. تداول السلطة Rotation of power:

لا يخلو الحديث من المنظمات من إشارة أو أكثر إلى قضية تداول تعاقب اشخاص مختلفين على المناصب القيادية بالمنظمة وكثيراً ما أشارت الدراسات إلى انتشار ظاهرة تهريب السلطة أي تحول الاغلبية من قيادات المنظمات إلى شيوخ كبير السن وهي مرتبطة بظاهرة أخرى تتعلق بتحويل المنظمات إلى مؤسسات خاصة بأفراد معينين تنتمي باسمهم وتنسب اليهم وليس العكس.

٨. الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision:

استكمالاً لمطورة قيم الحركة الرقبة للمنظمة لابد أن تتمتع المنظمة عن طريق أعضاء أجهزة الإدارة الرشيد. بالفكر الاستراتيجي، الذي يترجم في صورة رؤية واضحة للمستقبل. ليس مستقبل فقط. بل رؤية على قراءة جيدة للواقع المحيط. وإذا لم يملك أعضاء أجهزة الحركة رؤية مستقبلية، يكونون قد وضعوا المنظمة على أعقاب الأداء العشوائي وتشتيت الجهود. فكيف للمنظمة أن تعمل على نحو فعال في ظل غياب الفكر والرؤية الاستراتيجية. ولأهمية الرؤية الاستراتيجية على مختلف المستويات فقد وضع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خصائص الحركة الجيدة على مستوى المجتمع، حيث جاءت الرؤية الاستراتيجية كأحد هذه الخصائص على النحو التالي: "رؤية استراتيجية: يملك قادة وممثلو المجتمع منظوراً واسعاً وطويل الأمد للحكم الرشيد والتنمية البشرية على إحسان وانسجام بما تحتاجه متطلبات التنمية. كما أن لهؤلاء القادة فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يلي عليها هذا المنظور. وما سبق ينطبق تماماً على قادة المنظمات عموماً فلا غنى لهم عن استقراء التحديات والتغيرات والتعرف على التوجهات في البيئة المحيطة، حتى يمكن لهم أن يقدروا منظماتهم نحو المستقبل.

ويؤكد الباحثان على أهمية تبلور الرؤية بناء على تطور الفكر الاستراتيجي بالمنظمة، وليس كتابة رؤية لا تعبر عن تطور فكر في المنظمة، ولكن يتم كتابتها بناء على طلب جهة مائة أو كنوع من استكمال الشكل، دون أن يكون هناك أية تأثيرات لهذه الرؤية على أنشطة المنظمة وقاراتها وأولوياتها. ويفرق الباحثين بين الرؤية الاستراتيجية التي يجب أن يتمتع بها فكر المنظمة. خاصة على مستوى أجهزة الحركة الرقبة. وهي الرؤية التي يتشبع بها أعضاء أجهزة الحركة الرقبة، وتعكس في مراحل متقدمة على أسلوب تفكيرهم، وليس بالضرورة أن تكون هذه الرؤية الاستراتيجية مكتوبة، ولكنها فهم عام مشترك لمتخذي القرار بالمنظمة. وبين الرؤية المستقبلية للمنظمة التي تقوم المنظمة بمساعيها وكتابتها بواسطة مجلس الإدارة والعاملين أو بمشاركة آخرين.

الدراسات السابقة

Chapter

• دراسة (محمد ، وآخرون ، ٢٠٢٢) :

تناولت الدراسة بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تدعيم نظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق هذا النظام يؤثر بشكل إيجابي على تدعيم نظم الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية لمساهمة في تحقيق الرقابة الفعالة وأيضا تدعيم الانشطة الرقابية المختلفة ، كما يؤدي إلى تحقيق نتائج دقيقة خالية من الأخطاء مما يؤثر على دقة التقارير المالية الحكومية مما ينتج عنه الحصول على معلومات تعزز من كفاءة نظم الرقابة الداخلية وذلك لحماية أصول وموارد الوحدات الحكومية من السرقة والضياع .

• دراسة (إبراهيم ، وآخرون ، ٢٠٢٣) :

تناولت الدراسة تقييم لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وبيان اثره على الوحدات الحكومية في جامعة الزقازيق ، وتوصلت الدارسة إلى تقديم مقترح استرشادي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بين الإجراءات والإصلاحات المطلوبة والقابلة للتطبيق لحل المشاكل التي تؤثر على كفاءة وفاعلية تطبيق هذا النظام ولتحقيق التكامل بين جميع الأنظمة المالية الأخرى .

• دراسة (أحمد ، ٢٠٢٤) :

تناولت الدراسة بيان أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تفعيل الأنشطة الرقابية في الوحدات الحكومية كأحد مكونات الرقابة الداخلية ، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردي قوى بين نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتفعيل الأنشطة الرقابية كأحد مكونات الرقابة الداخلية للوحدات الحكومية .

٣/٥/١ تحليل الدراسات السابقة والجديد في الدراسة الحالية :

بدراسة وتحليل الدراسات السابقة يتضح ما يلي:

- (١) بعض هذه الدراسات قد ركزت على الحوكمة بشكل عام مثل دراسة (صيام ، ٢٠١٣) من خلال تقييم القواعد والمعايير والقوانين المنظمة لحوكمة الشركات في مصر إضافة إلى الجوانب المختلفة لسوق المال، بينما تناولت دراسة (بورسعيدية ، ٢٠٢٢) شرح للحوكمة الرقمية مع بيان أثرها في مكافحة الفساد الإداري ودراسة (أبو عطا بوحمدونة ، ٢٠٢٣) ناقشت دور الحوكمة الرقمية في تطوير الأداء المؤسسي للجامعات الفلسطينية.
- (٢) وناقشت دراسات أخرى آليات تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات كأحد الدعام الأساسية للحد المخاطر السيبرانية ، وبيان دورها في تحسين جودة العمليات والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية بالبيئة المصرية مثل دراسة (البردان ، وشحاته ، ٢٠٢١)
- (٣) وناقشت دراسات أخرى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية مثل دراسة (Murtada & Hamdan , 2016) أو بيان دوره تحقيق الرقابة المالية على المال العام كدراسة (محمد ، ٢٠١٧) أو من خلال بيان أثره على المعلومات المحاسبية عبر الخصائص النوعية والمعمزة وجودة التقارير المالية والحكومية مثل دراسة (مرعى ، ٢٠١٩ ؛ محمد ، ٢٠٢١)

٢/٥/١ دراسات تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) :

• دراسة (Murtada & Hamdan , 2016) :

تناولت الدراسة قياس دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على رفع كفاءة فعالية إعداد الموازنات الحكومية بدءاً من مرحلة الإعداد والاقرار حتى مرحلة المتابعة والتقييم ، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد دور دال إحصائياً على نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في الوزارات والشوادر الحكومية الأردنية في رفع فعالية إعداد الموازنات الحكومية في كافة المراحل ، كما أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكتروني له دور إيجابي في توفير تحسين كفاءة إدارة النفقات العامة والإيرادات .

• دراسة (محمد ، ٢٠١٧) :

هدفت الدراسة قياس لمدى نجاح نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الملحق من قبل وزارة المالية لدعم الإصلاح المالي وبيان دوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام و لمكافحة الفساد المالي بالجهات الحكومي وذلك بالتطبيق على الوحدات الحاسبية بجامعة الزقازيق ، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات مغنوية بين فئات الدراسة حول نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في هذه الوحدات ، كما لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نجاح تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحقيق الهدف منه والرقابة على المال العام والحد من الفساد ، بينما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وتفعيل تطبيق موازنة البرامج والأداء .

• دراسة (مرعى ، ٢٠١٩) :

تناولت الدراسة أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على جودة التقارير المالية الحكومية من خلال تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك بهدف تطوير النظام المحاسبى الحكومى ، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق النظام يؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بشرط توفير الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع النظام .

• دراسة (محمد ، ٢٠٢١) :

تناولت الدراسة اثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على المعلومات المحاسبية عبر الخصائص النوعية والمعمزة وجودة التقارير المالية والحكومية ، وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على المعلومات المحاسبية في زيادة كل من المحتوى والدافع المتولد من المديرات المالية ووحدات الحاسبية الموازنة كما توجد علاقة إيجابية من المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية

• دراسة (نصير ، ٢٠٢٢) :

تناولت الدراسة قياس أثر تطبيق الشمول المالي على دعمت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لتحسين أداء الموازنة الإلكترونية في مصر ، وخلصت الدراسة إلى أنه يوجد فروق جوهرية لتطبيق الشمول المالي على دعمت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالنسبة لتزويد النفقات العامة للدولة وتقليل عجز الموازنة العامة لها وذلك لتحسين أداء الموازنة العامة للدولة في ظل تطبيق الموازنة الإلكترونية حالياً في مصر .

٥/١ الدراسات السابقة :

تتمثل أهم الدراسات السابقة فيما يلي:

١/٥/١ دراسات تناولت الحوكمة بشكل عام :

• دراسة (صيام ، ٢٠١٣) :

تناولت هذه الدارسة دور الإفصاح المحاسبى في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبى فسى تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول. وقد خلصت الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبى والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي على البورصات وعلى تحسين أداء الشركات .

• دراسة (البردان ، وشحاته ، ٢٠٢١) :

تناولت هذه الدراسة عرض وتحليل أهم مخاطر الهجمات السيبرانية في ظل تطبيق إستراتيجيات التحول الرقمي، واستخلاص محددات وآليات تفعيل حوكمة تكنولوجيا المعلومات كأحد الدعام الأساسية للحد من هذه المخاطر، وبيان دورها في تحسين جودة العمليات والمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية بالبيئة المصرية. وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام المؤسسات الحكومية بتعليم الإستفادة من حوكمة تكنولوجيا المعلومات في بناء قواعد بيانات ومنصات رقمية، تسهم في معالجة وتحليل البيانات وإدارتها بشكل جيد كضمانة للحد من مخاطر الهجمات السيبرانية، وتُعزز من شفافية تقارير الإستدامة الدورية. وكذلك إنشاء إدارة معنية بالأمن السيبراني في المؤسسات الحكومية، على أن تكون إدارة مستقلة عن إدارة تقنية المعلومات والاتصالات. مع التأكيد على أهمية إدارة مخاطر الهجمات السيبرانية على نحو ممنهج يهدف إلى حماية الأصول المعلوماتية والتقنية بهذه المؤسسات، وذلك وفقاً للسياسات والإجراءات التنظيمية والمتطلبات التشريعية والتنظيمية ذات العلاقة. وأخيراً ضرورة توثيق ونشر متطلبات الأمن السيبراني وإلزام المؤسسات الحكومية بها، وذلك وفقاً لمتطلبات الأعمال التنظيمية للمؤسسة، والمتطلبات التشريعية ذات العلاقة.

• دراسة (بورسعيدية ، ٢٠٢٢) :

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة أو يسميها عليها الحوكمة الرقمية، حيث تلعب دوراً هاماً في الرقابة من الفساد سواء بطريقة مباشرة عن طريق القضاء على مختلف مظاهره، أو عن طريق دعم الشفافية والمساءلة الإدارية، وخلصت الدراسة إلى أن الحوكمة الرقمية أصبحت تحتل أهمية كبيرة على المستوى العالمي الآن، وتطيق مفاهيم الحوكمة الرقمية بشكل عام من خلال الإجراءات والعمليات التي يتم من خلالها توجيه المنظمات والتحكم بها، وتوزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف عن طريق تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

• دراسة (أبو عطا ، وحمدونة ، ٢٠٢٣) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة الرقمية في تطوير الأداء المؤسسي للجامعات الفلسطينية العاملة في المحافظات الجنوبية ، وتوصلت إلى وجود مستوى مرتفع لأبعاد الحوكمة الرقمية لدى الجامعات الفلسطينية محل الدراسة ، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية للحوكمة الرقمية في تطوير الأداء المؤسسي لهذه الجامعات .

الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة وتصنيفها وفقاً للعناوين وتناولها للمتغيرات، حيث تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة، وأخرى تناولت نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية. وتم ترتيبها زمنياً من الأقدم إلى الأحدث حيث كانت أحدث دراسة 2024، وأقدمها 2013

- دراسات تناولت المتغير المستقل (الحوكمة الرقمية)، دراسة (صيام، 2013)، (البردان وشحاته، 2021)، (بورسعيدية، 2022)،
- دراسات تناولت المتغير التابع (الوسيط)، دراسة (مرتضى وحمدان، 2016)، (محمد، 2017)، (مرعي، 2019)، (نصير، 2022)، (أحمد، 2024)
- تم التعقيب على الدراسات السابقة وتوضيح مكانة الدراسة الحالية بالنسبة للدراسات السابقة.
- تم تحديد الفجوة البحثية والمتمثلة في قلة الدراسات - على حد علم الباحثين- التي تناولت بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الموازنة العامة المصرية.
- تعتبر الدراسة قيمة مضافة من خلال المقارنة بين الأداء المالي قبل وبعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

فروض الدراسة

٦/١ فروض الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة التي سبق توضيحها وتحقيقاً لأهداف الدراسة وما توصلت اليه الدراسات السابقة من نتائج يمكن اشتقاق وصياغة فروض الدراسة فيما يلي:

الفرض الرئيسي :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية

ويشتق من الفرض الرئيسي الفروض الفرعية التالية:

الفرض الفرعي الأول

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على الإيرادات العامة للدولة المصرية.

الفرض الفرعي الثاني :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على ترشيد النفقات الحكومية المصرية.

الفرض الفرعي الثالث :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة المصرية.

- تتمثل فروض الدراسة في فرض رئيسي يشير إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية كأحد آليات الحوكمة الرقمية على الموازنة العامة للدولة المصرية.
- ينبثق منها ثلاثة فرضيات فرعية تتمحور حول تفسير تأثير تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على عناصر الموازنة العامة.

منهج الدراسة: الوصفي التحليلي

أدوات جمع وتحليل البيانات:

- الإطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة والاستفادة منها في الإطار النظري للدراسة.
- استخدام المعالجة الإحصائية بالأساليب المعروفة لتحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج E-Views 10
- استخدمت الدراسة أداة (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) لقياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع، ونموذج VCEM لدراسة العلاقات الكمية والسببية بين المتغيرات.

٧/١ منهجية الدراسة :

يرتكز منهج الدراسة على أسلوبين:

- ١ - استخدام الأسلوب الإستقرائي والوصفي عند إجراء المعالجة النظرية لموضوع الدراسة في الفكر الإداري والمحاسبي ، وعند تناول الدراسة التاريخية لموضوع الدراسة.
- ٢ - كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بالدراسة التطبيقية من خلال البيانات المتوفرة والاستعانة بالإحصاءات الرسمية والمراجع.

أداة الدراسة (نموذج التكامل)

تضمن النموذج ثمان متغيرات لقياس الآثار التباينية فيما بينها. وهي كما يلي:

١/١/٤ توصيف النموذج وتحديد المتغيرات

ينطوي هذا النموذج على ثمان متغيرات تم قياس الآثار التبادلية فيما بينها وهي:

- مجموع المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (ETTRANS)، وهو المتغير المعبر عن تطبيق نظام إدارة المعلومات الإدارية الحكومية GFMIS
 - مؤشر العمق المالي FINED : ويتم قياس ذلك عن طريق معرفة نسبة عرض النقد بالمفهوم الواسع M2 إلى الناتج المحلي.
 - مؤشر الائحة المالية في البريد AVPOS : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عدد فروع البريد / عدد السكان)
 - مؤشر الاستخدام المالي للودائع الحكومية AVBANK : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الودائع المصرفية الحكومية/ الناتج المحلي الإجمالي)
 - مؤشر نسبة التكنولوجيا المالية إلى الناتج المحلي FINTECH : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الاتفاق على التكنولوجيا المالية/ الناتج المحلي الإجمالي)، وتصنف التكنولوجيا المالية على أنها التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي توظف في تقديم الخدمات المالية بدل من الوسائل المالية التقليدية، مثل: التطبيقات والإجراءات والعمليات والمنتجات ونماذج الأعمال المستخدمة التي تُؤخر غير الانترنت باستخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة. (مجلس الوزراء، ٢٠٢٢)
 - مؤشر نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي GOVREV : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (الإيرادات العامة / الناتج المحلي الإجمالي)
 - مؤشر نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي GOVEXP : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي)
 - مؤشر نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي GOVDEF : ويتم حسابه وقياسه عن طريق (عجز الموازنة / الناتج المحلي الإجمالي)
- ووفقاً لذلك، فإن الدالة التي تعبر عن النموذج المقترح الذي يهدف إلى تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج تكون على الصورة الآتية:

$$ETTRANS = f(FINED, AVBANK, AVPOS, FINTECH, GOVREV, GOVEXP, GOVDEF)$$

ويأخذ اللوغاريتم لمتغيرات المعادلة السابقة ووضعها في الشكل الخطي ليكون التحليل أكثر دقة:

$$\begin{aligned} \text{Log}(ETTRANS) &= a_0 + a_1 \text{Log}(FINED_{t-2}) + a_2 \text{Log}(AVBANK_{t-2}) + \\ &+ a_3 \text{Log}(AVPOS_{t-2}) + a_4 \text{Log}(FINTECH_{t-2}) + a_5 \text{Log}(GOVREV_{t-2}) + \\ &+ a_6 \text{Log}(GOVEXP_{t-2}) + a_7 \text{Log}(GOVDEF_{t-2}) \end{aligned}$$

٢/١/٤ النموذج القياسي

سوف يتم استخدام نموذج التكامل المشترك في دراسة العلاقات الكمية و السببية بين تطبيق نظام GFMIS و الموازنة العامة في مصر ومجموعة المتغيرات الأخرى سواء كان متغير وسيط أو متحكم ولتجنب ما يسمى بالانحدار الزائف (Regression Spurious) وذلك من خلال استخدام نموذج (VECM) لتقدير العلاقات بين المتغيرات في الأجل الطويل والأجل القصير، كما يتميز نموذج VECM في أنه يساعد في تحديد علاقات السببية بين المتغيرات حيث:

أولاً : اختبارات جذر الوحدة Unit Root test لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات وبالتالي يتم تحديد درجة أو رتبة التكامل (Order Integration) لكل متغير على حدة.

ثانياً : تقدير العلاقات الكمية بين المتغيرات في الأجلين الطويل والقصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ

أ. اختبار جذر الوحدة Unit Root test

يستخدم اختبار جذر الوحدة UR لتحديد مدى استقرار بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة بالنموذج وعند أي مستوى من الفروق يتحقق لها هذا الاستقرار، ومن خلال ذلك يتم تحديد رتبة التكامل لمتغيرات النموذج، ويوضح الجدول رقم (١) النتائج الموجزة لاختبار جذر الوحدة UR سواء للمتغيرات في صورتها الصغرى أو الأصلية أو بعد إجراء الفرق الأول لها، وذلك من خلال اختباري ديكي فولر Augmented Dickey-Fuller test

من أجل الحصول على نتائج متسقة ودقيقة يجب في البداية تطبيق اختبار سكون السلسلة Statioarity، السلسلة الزمنية لكل متغير على حده، وتحديد درجة سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في النموذج، فأغلب السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تكون غير ساكنة. فإذا لم تكن السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات المفسرة ساكنة، وحد الخطأ له متوسط يساوي صفر وتباين ثابت، فإنه يكون لدينا مشكلة إندثار زائف؛ حيث تكون معاملات النموذج معنوية باستخدام اختبار معنوية المعلمات النموذج T-test، ومعامل تحديد مرتفع، إلا أن النتائج ليس لها معنى إقتصادياً. وتكون مقدرات طريقة المربعات الصغرى OLS غير متسقة ولا يمكن الاعتماد على نتائج الاختبارات الإحصائية، ويمكن أن تتحول السلاسل الزمنية غير الساكنة إلى السكون بأخذ الفروق الأولى (First difference) للسلسلة، وإذا كان غير ساكن نكرر مع أخذ الدرجة الأعلى حتى تصبح السلسلة ساكنة وتسمى السلاسل متجانسة أو متكاملة، وعدد مرات أخذ الفروق حتى تصل السلسلة إلى السكون تسمى بدرجة التجانس أو التكامل.

جدول (١)

ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار ADF	النتيجة
ETTRANS	Level 0.9853	غير مستقرة
	$\Delta 2$ 0.0014	مستقرة
FINED	Level 0.1296	غير مستقرة
	Δ 0.0018	مستقرة
AVBANK	Level 0.3195	غير مستقرة
	Δ 0.0013	مستقرة
AVPOS	Level 0.9910	غير مستقرة
	Δ 0.0000	مستقرة
FINTECH	Level 0.8045	غير مستقرة
	Δ 0.0058	مستقرة
GOVREV	Δ^2 0.00٦١	مستقرة
GOVEXP	Δ 0.00٧٣	مستقرة
GOVDEF	Δ 0.00٠٩	مستقرة

تشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات، تشير Δ^2 إلى الفروق الثانية للمتغيرات عند مستوى المعنوية ٥٪.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح لنا أن السلسلة الزمنية تضم متغيرات مستقرة عند المستوى، وأخرى تكون مستقرة عند الفرق الأول والثاني، وبالتالي السلسلة ليست مستقرة عند نفس الدرجة.

ب. اختبار التكامل المشترك (Cointegration test)

على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، إذا اتضح أن كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى (من نفس الدرجة)، أي أنها غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول (نفس الفرق) إذا يجب اختبار التكامل المشترك. تركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة (non-stationary)، حيث يشير كل من (Egle and Granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فغن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الرتبة (Cointegrated)، وبالتالي فإن يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً (Spurious regression)، وتوصف بالعلاقة التوازنية في المدى الطويل.

أداة الدراسة (نموذج التكامل)

ويتطبيق النموذج بالاعتماد على البيانات المجمعة، نجد أن نتائج التقدير قد جاءت على النحو التالي في الأجل الطويل:

• ساهم تطبيق نظام GFMIS في زيادة الإيرادات الحكومية السنوية بمعدلات متزايدة من ٢٠١٧ تحديداً أي في العام التالي للتطبيق حتى عام ٢٠٢٣، ويفسر ذلك بدقة مراجعة الاستحقاقات المالية الحكومية وسرعة الإثبات والتحصيل ما بين المراكز الفرعية والمراكز الرئيسية وصولاً لحساب الخزائنة، وهو ما يدل على رفع كفاءة الدورة المستندية وكذلك دقة المنظومة الإلكترونية، ويظهر النموذج وجود علاقة طويلة الأجل ما بين حجم المعاملات المالية الحكومية الرقمية من جانب والإنفاق على التكنولوجيا المالية كمتغير وسيط وعلى الجانب الآخر حجم الإيرادات العامة، وهو ما يقدم برهاناً على ذو دلالة إحصائية معنوية على الأثر الإيجابي لتطبيق المنظومة على الإيرادات العامة.

• بتحليل العلاقات المتشابهة بين حجم المعاملات المالية الحكومية الرقمية من جهة والإنفاق على التكنولوجيا المالية كمتغير وسيط ومن الجهة الأخرى حجم النفقات العامة نجد أن النموذج أثبت وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين حجم المعاملات المالية الحكومية الرقمية والإنفاق على التكنولوجيا المالية وحجم النفقات العامة وهو ما يدل على ترشيد النفقات العامة في الأجل الطويل.

• هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل ما بين تطبيق نظام GFMIS والإتاوة المالية في المعاملات المالية للبريد الممسرى، ويظهر هذا الأثر الإيجابي لتطبيق النظام على الدفع والتحصيل عن طريق منظومة البريد.

• هناك علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل ما بين تطبيق نظام GFMIS والاستخدام المالي للودائع الحكومية، حيث يستتسم المدفوعات الحكومية المعتمدة على استخدام الودائع بسرعة الدفع وقصر الدورة المستندية نتيجة تطبيق النظام، وهذا يتسق مع التحليل السابق في متن الدراسة.

• هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية طويلة الأجل ما بين تطبيق نظام GFMIS والتكنولوجيا المالية، وهذه النتيجة تؤكد أن زيادة الإنفاق على التكنولوجيا المالية وتطوير أدواتها وتحديثها سوف يساهم بنسبة كبيرة في تعميق وتعميم نظام GFMIS على مستوى كافة الأجهزة والإدارات الحكومية.

وأظهرت الدراسة التأسيسية أن القوة التفسيرية للنموذج قد جاءت بنسبة (٩٣,٤٪) و (٨٥٪) و (٧٨٪) و (٩١,٤٪) وهذا يبرز مدى القدرة التفسيرية لمتغيرات الدراسة على تحليل آثار تطبيق النظام في الأجل الطويل والتفسير.

Vector Error Correction Estimates
Date: 12/05/24 Time: 19:50
Sample (adjusted): 2003 2023
Included observations: 21 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
LOGTRANS(-1)	1.000000			
LOGAVPOS(-1)	14.70088 (3.00988) [4.88421]			
LOGAVBANK(-1)	-0.440923 (0.51173) [-0.86167]			
FINTECH(-1)	3.624754 (0.28948) [12.1761]			
C	-13.25850			
Error Correction:	D(LOGETRA)	D(LOGAVPOS)	D(LOGAVBAN)	D(FINTECH)
CointEq1	-0.182102 (0.12523) [-1.45418]	0.109204 (0.07701) [1.41812]	-0.029713 (0.09459) [-0.31412]	-0.058807 (0.09805) [-0.59979]
D(LOGTRANS(-1))	0.600743 (0.26157) [2.29678]	-0.162035 (0.16085) [-1.00737]	-0.072432 (0.19758) [-0.36559]	-0.108501 (0.20480) [-0.52860]
D(LOGTRANS(-2))	0.450412 (0.26768) [1.68280]	-0.081770 (0.18459) [-0.49681]	0.095532 (0.20218) [0.47400]	0.172579 (0.20956) [0.82499]
D(LOGAVPOS(-1))	2.696750 (1.73850) [1.55119]	-0.578473 (1.08905) [-0.54111]	2.016262 (1.31320) [1.53540]	0.186924 (1.35115) [0.13733]
D(LOGAVPOS(-2))	2.781031 (1.89604) [1.46676]	0.214100 (1.18593) [0.18353]	0.932963 (1.43220) [0.65142]	0.627312 (1.48448) [0.42258]
D(LOGAVBANK(-1))	2.032000 (0.65312) [3.11121]	-0.312422 (0.40162) [-0.77790]	-0.207884 (0.49334) [-0.42138]	0.596365 (0.51136) [1.14668]
D(LOGAVBANK(-2))	0.078922 (0.48052) [0.16421]	0.578034 (0.28555) [2.02580]	0.685324 (0.36305) [1.88771]	0.317617 (0.37630) [0.84405]
D(FINTECH(-1))	1.619338 (0.68385) [2.36797]	-0.110240 (0.42952) [-0.25615]	-0.385721 (0.51855) [-0.74672]	0.868312 (0.52542) [1.62174]
D(FINTECH(-2))	0.422212 (0.41375) [1.02045]	-0.604584 (0.25442) [-2.37626]	0.029532 (0.31253) [0.09449]	-0.074873 (0.22394) [-0.33113]
C	-0.178971 (0.92762) [-0.19296]	0.155511 (0.67036) [0.27266]	0.229324 (0.70061) [0.34169]	-0.866403 (0.72619) [-1.33078]
LOGGOVREV	0.001938 (0.10715) [0.01809]	-0.038578 (0.06589) [-0.58477]	0.061603 (0.08094) [0.76110]	0.095853 (0.08390) [1.14253]
LOGGOVEXP	-0.686333 (0.62436) [-1.09723]	0.111443 (0.38393) [0.29026]	-0.231789 (0.47162) [-0.49148]	0.134688 (0.48884) [0.27553]
LOGGOVDEF	0.827998 (0.34029) [2.43347]	-0.124043 (0.20923) [-0.59285]	-0.051764 (0.25702) [-0.20140]	0.303649 (0.29640) [1.13945]
FINDE	-0.599807 (0.10802) [-5.27500]	0.059708 (0.08642) [0.69889]	0.085181 (0.08159) [1.04395]	-0.060033 (0.08457) [-0.71624]
R-squared	0.934047	0.850721	0.780275	0.914259
Adj. R-squared	0.811552	0.534490	0.372215	0.755027
Sum sq. resids	0.004193	0.001585	0.002393	0.002571
S.E. equation	0.024476	0.012051	0.018488	0.019153
F-statistic	7.625038	3.060531	1.912155	5.741655
Log likelihood	59.64926	69.86052	65.54097	64.78781
Akaike AIC	-4.347548	-3.908654	-4.908654	-4.347548
Schwarz SC	-3.651200	-4.623701	-4.212316	-4.140586
Mean dependent	0.035951	-0.000811	0.066227	0.037619
S.D. dependent	0.056383	0.023046	0.023334	0.038718
Determinant resid covariance (dof adj.)	7.64E-17	9.43E-19	1.65E-162	-24.43954
Determinant resid covariance	7.64E-17	9.43E-19	1.65E-162	-24.43954
Akaike information criterion	7.64E-17	9.43E-19	1.65E-162	-24.43954
Schwarz criterion	7.64E-17	9.43E-19	1.65E-162	-24.43954
Number of coefficients	60	60	60	60



مجالات التطبيق (حدود الدراسة)

٨/١ حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: تتناول الدراسة إطار الحوكمة للقطاع الحكومي المصري والمشكلات التي تواجه الوزارات المصرية في تطبيق الحوكمة الرقمية من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودور وزارة المالية في الإشراف وتطبيق الرقابة الفعالة على هذا الإطار خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٣.

الحدود المكانية: تتمثل في وزارة المالية ووزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية، حيث ينصب الجزء التطبيقي عليهما دون غيرهما، اعتماداً في ذلك على الكتب والمراجع المتوفرة، والبيانات الخاصة بتلك الوزارات و التي قامت الوزارة بنشرها في نشرتها السنوية وفقاً لمبدأ الشفافية والإفصاح.

الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في وزارة المالية ووزارة الداخلية في جمهورية مصر العربية.

الحدود الزمنية: تحليل البيانات خلال الفترة من 2000 حتى عام 2023

نتائج الدراسة ومناقشتها

ناقشت الدراسة النتائج التي توصلت إليها بعد التحليل وعرضها في جداول،

مع تفسير وتوضيح ماتوصلت إليه من نتائج، حيث تم عرض وتحليل

البيانات المتعلقة بالمشورات والمتغيرات التي تم قياسها بعد اختبار

الفروض، حققت الدراسة أهدافها بوضوح وبشكل دقيق.

٢/٤ اختبار الفروض :

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في الجدول الموضح أعلاه يتضح لنا ما يلي:

اختبار الفرض الفرعي الأول

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على الإيرادات العامة للدولة المصرية.

هناك علاقة طردية بين نسبة المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية و نسبة الإيرادات المالية الحكومية وهو ما يدل على زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة تطبيق نظام GFMIS ويمكن إرجاع ذلك إلى سرعة التحصيل وكفاءته نتيجة حوكمة المنظومة وتطبيق نظام الفاتورة الإلكترونية أيضاً، وترتفع نسبة العلاقة الطردية بين المتغيرين في الأجل الطويل لتصل إلى ١٠٪، وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الأول من فروض الدراسة

اختبار الفرض الفرعي الثاني :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على ترشيد النفقات الحكومية المصرية.

بتحليل أثر نسبة المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية التي تعبر عن نظام GFMIS على الإنفاق الحكومي فقد أنه أحدث ترشيد في الإنفاق الحكومي حيث جاءت العلاقة عكسية بين المتغيرين في الأجل القصير، ويمكن تفسير ذلك بكون النظام قد ساهم في منسبط ورقابة عملية الإنفاق الحكومي بنسبة كبيرة في الأجل القصير. وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثاني من فروض الدراسة.

اختبار الفرض الفرعي الثالث :

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة المصرية.

ساهم تطبيق نظام GFMIS في تخفيض عجز الموازنة العامة حيث ساعد على زيادة الإيرادات الحكومية نتيجة سرعة وكفاءة التحصيل، ورشد من النفقات الحكومية عن طريق تفعيل نظم الرقابة على الصرف نتيجة تطبيق نظم الصرف الإلكتروني المحكوم ولذا جاء الأثر إيجابى على عجز الموازنة العامة فقد تم تخفيض العجز في السنوات التي لحقت تطبيق النظام، وهو ما يثبت صحة الفرض الفرعي الثالث من فروض الدراسة.

ومما سبق ينتج عنه قبول الفرض الرئيسي وهو:

يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على الموازنة العامة للدولة المصرية.

٣/٤ الأثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تناولها النموذج:

١- أثبت النموذج وجود علاقة طردية بين استخدام التكنولوجيا المالية وحجم المعاملات المالية الحكومية الإلكترونية بعد تطبيق نظام GFMIS حيث زادت بمعدل ٤٢٪ في السبع سنوات الأخيرة بعد تشييد المنظومة.

٢- إن استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية ساهم في زيادة حجم الدائع المصرفية الحكومية قصيرة الأجل بمعدل ٥٨٪، ويمكن ذلك سرعة تحصيل الاستحقاقات الحكومية وتحويلها إلى ودائع قابلة للاستخدام في الأجل الطويل.

٣- يقدم النموذج دليل رقمي يمكن الاعتماد عليه من قبل متخذ القرار كون أن نظام GFMIS في الأجل الطويل ذو تأثير معنوي على أركان النظام المالي الحكومي بشكل عام وعلى المنفعات والمتحصلات الحكومية بشكل خاص.

٥/ نتائج وتوصيات الدراسة

١/٥ النتائج :

- أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية "GFMIS" على الموازنة العامة للدولة يستهدف ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونياً مما يساهم في تبسيط إجراءات العمل ، مع حفظ واسترجاع كميات هائلة من البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة بنود الموازنة عند الحاجة إليها في أى وقت .
- بعد تطبيق نظام " GFMIS " من الأساليب الحديثة لتقنيات التحول الرقمي في الوحدات الحكومية مما يساهم في إضفاء الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية الحكومية .
- التطبيق الجديد لنظام " GFMIS " يساعد في إعداد الموازنة العامة للدولة بشكل أفضل .
- يعزز تطبيق نظام " GFMIS " المساهمة المحاسبية والشفافية وتحسين الأداء المالي مما يساهم في زيادة إيرادات الدولة .
- يساهم تطبيق نظام " GFMIS " في تطوير أداء الجهاز الحكومي وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين مما يوفر الوقت والجهد والتكلفة بالإضافة إلى الحد من الفساد الإداري

٢/٥ التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصل إليها الباحثان يمكن تلخيص توصيات الدراسة فيما يلي :

- الاهتمام بتطبيق الحوكمة الرقمية ، حيث يتأثر ويؤثر تطبيق نظام " GFMIS " في بيئة تكنولوجيا المعلومات عن طريق تحليل وتقييم المخاطر وحوكمتها لتقنين الفساد المالي والإداري .
- ينبغي توافر إدارة مخاطر في وزارة المالية معتمدة على مبادئ وآليات الحوكمة الرقمية في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات .
- التكامل وتنسيق العمل بين وزارة المالية والمصالح الحكومية ، من خلال تيسير تبادل المعلومات بالتعاون مع وزارة الاتصالات وبإبليك المركزي لميكنة التنقلات التقنية الحكومية لزيادة كفاءة وفاعلية نظام "GFMIS"
- ضرورة توفير بنية تحتية رقمية وتطوير الشبكات لكل المصالح الحكومية

النتائج والتوصيات

- توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج التي أظهرت أن تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على الموازنة العامة للدولة يستهدف ربط كل أجهزة الحكومة إلكترونياً مما يسهل إجراءات العمل، مع حفظ واسترداد كمية كبيرة وهائلة من البيانات.
- كما يعدّ تطبيق هذا النظام من الأساليب الحديثة التي تعزز المساءلة والشفافية والرقابة المالية مما يساهم في تطوير الجهاز الحكومي .
- حققت الدراسة أهدافها من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.
- من الواضح أن هناك ترابط بين نتائج الدراسة الحالية ونتائج الدراسات السابقة، وتمكنت النتائج من الإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات فروضها.
- أوصت الدراسة بعدة توصيات هامة في ضوء ماتوصلت إليه من نتائج، أهمها الاهتمام بتطبيق الحوكمة الرقمية في المؤسسات المالية الحكومية ومؤسسات المجتمع لضمان تطوير الأداء وتحسين الخدمات، مع ضرورة الاهتمام بتطوير العاملين في المصالح الحكومية وتأهيلهم.
- كما اقترحت الدراسة إجراء أبحاث مستقبلية في هذا المجال.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

